



تقييم السياسات العامة في ليبيا
مدخل مؤسسي لتحسين الأداء الحكومي وترشيد القرار العام

Evaluating Public Policies in Libya
An Institutional Approach to Improving Government Performance and
Rationalizing Public Decision-Making

محمد محمد علي محمود الفاخري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة اجدابيا

moh1973r@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ القبول: 2026/07/28 - تاريخ النشر: 2026 /8/10

الملخص

هدف البحث إلى تحليل واقع تقييم السياسات العامة في ليبيا، والتعرف على أبرز التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجهه، وبيان أثر البناء المؤسسي في فعالية عمليات التقييم، وتحليل دور البيانات والمعلومات والتنسيق والرقابة في دعم التقييم واعتماد البحث على المنهج الوصفي-التحليلي لتحليل واقع تقييم السياسات العامة وأبعاده المؤسسية.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن تقييم السياسات العامة يمثل أداة مهمة لتحسين الأداء الحكومي، وأن فعاليته ترتبط بدرجة كبيرة بجودة البناء المؤسسي. كما أظهرت البحث أن البيئة المؤسسية الليبية تواجه تحديات تتمثل في تعدد المؤسسات، وتداخل بعض الاختصاصات، وضعف التنسيق وتبادل المعلومات، ومحدودية قواعد البيانات، وتفاوت القدرات البشرية والفنية المتخصصة في مجال التقييم.

وخلص البحث إلى أن تطوير تقييم السياسات العامة في ليبيا لا يمثل مجرد إجراء فني لتحسين إعداد التقارير والمؤشرات، وإنما يعد مدخلاً مهماً للإصلاح المؤسسي والإداري، ويمكن أن يساهم في بناء إدارة عامة أكثر قدرة على التعلم والاستجابة وتحقيق النتائج، وتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، ورفع جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز المساءلة والشفافية، وترشيد القرار العام من خلال الاعتماد بصورة أكبر على البيانات والأدلة ونتائج التقييم.

الكلمات المفتاحية: تقييم السياسات العامة، الأداء الحكومي، صنع القرار، المتابعة، الحوكمة، المؤسسات، ليبيا

ABSTRACT

This study aimed to analyze the reality of public policy evaluation in Libya, identify the main institutional and organizational challenges facing it, examine the impact of institutional structure on the effectiveness of evaluation processes, and analyze the role of data, information, coordination, and oversight in supporting policy evaluation. The study adopted the descriptive-analytical approach to analyze the reality of public policy evaluation and its institutional dimensions.

The study reached a number of findings, most notably that public policy evaluation represents an important tool for improving government performance and that its effectiveness is largely dependent on the quality of the institutional structure. The study also revealed that the Libyan institutional environment faces several challenges, including the multiplicity of institutions, overlapping responsibilities in some areas, weak coordination and information exchange, limited databases, and varying levels of specialized human and technical capacities in the field of evaluation.

The study concluded that developing public policy evaluation in Libya is not merely a technical procedure for improving reports and indicators; rather, it represents an important entry point for institutional and administrative reform. It can contribute to building a public

administration that is more capable of learning, responding, and achieving results; improving the efficiency of public resource utilization; enhancing the quality of government services; strengthening accountability and transparency; and rationalizing public decision-making through greater reliance on data, evidence, and evaluation findings.

Keywords: Public Policy Evaluation, Government Performance, Decision-Making, Monitoring, Governance, Institutions, Libya.

المقدمة

السياسات العامة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في التعامل مع القضايا والمشكلات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وتوجيه الموارد العامة نحو الأولويات التي تخدم المجتمع. غير أن نجاح السياسات العامة لا يتوقف على جودة صياغتها أو وضوح أهدافها، وإنما يرتبط كذلك بمدى قدرة المؤسسات العامة على تنفيذها ومتابعة نتائجها وتقييم أثارها، بما يسمح بالكشف عن جوانب النجاح والقصور، وتحديد مدى تحقيق الأهداف المعلنة، وإدخال التعديلات اللازمة على السياسات والبرامج الحكومية.

ويمثل تقييم السياسات العامة مرحلة أساسية في دورة السياسة العامة، لأنه يوفر آلية منظمة للحكم على مدى كفاءة وفعالية السياسات والبرامج الحكومية، من خلال دراسة العلاقة بين الأهداف والموارد المستخدمة والنتائج المتحققة. كما يساعد التقييم في توفير المعلومات والأدلة التي يمكن أن يستند إليها صانع القرار عند تحديد استمرار السياسة أو تعديلها أو استبدالها، ومن ثم فإنه لا يمثل مجرد أداة رقابية، بل يعد وسيلة لتحسين التعلم المؤسسي ورفع جودة القرار العام وترشيد استخدام الموارد.

وفي الحالة الليبية، تكتسب مسألة تقييم السياسات العامة أهمية خاصة في ضوء التحديات السياسية والمؤسسية والإدارية التي واجهت الدولة خلال السنوات الماضية. فقد أثرت حالة الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار وتداخل الاختصاصات بين المؤسسات العامة في قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات متماسكة، كما أوجدت تحديات أمام عمليات المتابعة والتقييم وقياس النتائج. وفي ظل هذه البيئة، قد يصبح من الصعب تحديد المسؤوليات المؤسسية عن نتائج السياسات العامة، أو الحصول على معلومات منتظمة وموثوقة تسمح بإجراء تقييم موضوعي ومستمر للأداء الحكومي.

ومن منظور مؤسسي، لا يمكن فصل فعالية تقييم السياسات العامة عن طبيعة المؤسسات التي تتولى تصميم السياسات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. فوجود قواعد واضحة، واختصاصات محددة، وآليات تنسيق فعالة، ونظم معلومات متطورة، وقدرات إدارية متخصصة، يمثل أساساً ضرورياً لإنتاج تقييمات يمكن الاعتماد عليها في تحسين الأداء الحكومي. كما أن استقلالية أجهزة الرقابة والتقييم، ووضوح العلاقة بينها وبين الجهات التنفيذية، يسهمان في تعزيز موضوعية عملية التقييم والحد من القرارات المبنية على التقديرات الشخصية أو الاعتبارات غير المرتبطة بالنتائج الفعلية للسياسات.

فيسعى هذا البحث إلى تناول تقييم السياسات العامة في ليبيا من خلال مدخل مؤسسي يركز على العلاقة بين طبيعة المؤسسات العامة وآليات التقييم من جهة، وتحسين الأداء الحكومي وترشيد القرار العام من جهة أخرى. وتهدف البحث إلى تحليل واقع تقييم السياسات العامة في ليبيا، والتعرف على أبرز التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تحد من فعاليتها، وبيان دوره في تحسين الأداء الحكومي، وصولاً إلى طرح مقاربة يمكن أن تسهم في تطوير منظومة تقييم السياسات العامة وتعزيز استخدام نتائج التقييم في عملية صنع القرار العام.

مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة في أن عملية السياسة العامة قد تفقد جزءاً كبيراً من فاعليتها عندما لا توجد آليات مؤسسية منتظمة لقياس النتائج وتقييم الآثار وربط هذه النتائج بعملية صنع القرار وفي الحالة الليبية، تزداد المشكلة تعقيداً نتيجة تعدد المؤسسات والجهات المنفذة، وتفاوت نظم البيانات، وضعف التنسيق، الأمر الذي قد يجعل من الصعب تحديد المسؤولية عن نتائج السياسات العامة.

السؤال الرئيس: إلى أي مدى يمكن أن يسهم بناء منظومة مؤسسية فعالة لتقييم السياسات العامة في تحسين الأداء الحكومي وترشيد القرار العام في ليبيا؟

فرضية البحث :

تنطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: كلما ارتفعت قدرة المؤسسات العامة على تقييم السياسات العامة بصورة منتظمة وقائمة على البيانات والمؤشرات، زادت قدرتها على تحسين الأداء وترشيد الموارد وتصحيح السياسات ودعم القرار العام. وتقوم العلاقة الأساسية على:

تنفيذ السياسة ← المتابعة ← جمع البيانات ← التقييم ← التعلم المؤسسي ← تصحيح السياسة ← تحسين القرار

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. المساهمة في تشخيص واقع تقييم السياسات العامة في المؤسسات الحكومية الليبية.
2. تحديد أبرز المعوقات المؤسسية والتنظيمية التي تحد من فعالية عمليات التقييم.
3. دعم تطوير آليات متابعة وقياس أداء السياسات والبرامج الحكومية.
4. المساهمة في تحسين قدرة المؤسسات العامة على استخدام نتائج التقييم في تطوير سياساتها وبرامجها.
5. دعم اتخاذ القرارات الحكومية على أساس المعلومات والبيانات والأدلة.
6. المساهمة في ترشيد استخدام الموارد العامة من خلال تقييم كفاءة وفعالية البرامج الحكومية.
7. تقديم مقترحات عملية يمكن أن تساعد في بناء منظومة أكثر فاعلية لتقييم السياسات العامة في ليبيا.

اهداف البحث :

1. التعرف على مفهوم تقييم السياسات العامة وأهميته ومراحله وأبرز مداخله.
2. تحليل واقع تقييم السياسات العامة في ليبيا ومدى حضور التقييم في دورة صنع السياسة العامة.
3. التعرف على طبيعة الأدوار التي تؤديها المؤسسات العامة في متابعة وتقييم السياسات والبرامج الحكومية.
4. تحديد أبرز التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه عملية تقييم السياسات العامة في ليبيا.
5. تحليل أثر البناء المؤسسي في جودة وفعالية عمليات تقييم السياسات العامة.
6. بيان دور المعلومات والبيانات الحكومية في دعم عملية تقييم السياسات وصنع القرار العام.
7. تحليل دور تقييم السياسات العامة في تحسين الأداء الحكومي ورفع كفاءة وفعالية البرامج الحكومية.

منهجية البحث :

تعتمد البحث على المنهج الوصفي-التحليلي لتحليل واقع تقييم السياسات العامة وأبعاده المؤسسية. كما تستفيد من مدخل تحليل السياسات العامة لتفسير مراحل السياسة، ومن المدخل المؤسسي لتحليل أثر الهياكل والقواعد والإجراءات في قدرة المؤسسات على المتابعة والتقييم.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتقييم السياسات العامة

تعتبر تقييم السياسات العامة من الموضوعات الأساسية في حقل الإدارة العامة والسياسات العامة، نظراً لما يؤديه من دور في التعرف على مدى نجاح السياسات والبرامج الحكومية في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والكشف عن مواطن القوة والقصور في عملية التنفيذ، وتحديد مدى كفاءة استخدام الموارد العامة وفاعلية التدخلات الحكومية. ولم يعد تقييم السياسات العامة يقتصر على الحكم النهائي على نتائج السياسة، وإنما أصبح عملية مستمرة تبدأ منذ مراحل تصميم السياسة وتمتد إلى تنفيذها وقياس آثارها ونتائجها.

وتزداد أهمية تقييم السياسات العامة في الدول التي تواجه تحديات مؤسسية وإدارية، إذ يوفر التقييم أساساً موضوعياً يساعد صانعي القرار على مراجعة السياسات القائمة وتعديلها أو تطويرها، كما يساهم في تحسين تخصيص الموارد وتعزيز المساءلة والشفافية. وفي الحالة الليبية، تكتسب هذه العملية أهمية خاصة في ظل تعدد المؤسسات والجهات الفاعلة، وتفاوت القدرات التنفيذية، وضعف التنسيق المؤسسي، الأمر الذي يجعل تقييم السياسات مدخلاً مهماً لفهم مستوى الأداء الحكومي وتحسين جودة القرار العام.

المطلب الأول: مفهوم السياسات العامة وخصائصها

أولاً: مفهوم السياسات العامة

يقصد بالسياسة العامة بصورة عامة مجموعة القرارات والتوجهات والإجراءات التي تتبناها السلطة العامة بهدف التعامل مع مشكلة أو قضية مجتمعية معينة، وتحقيق أهداف محددة تتصل بالمصلحة العامة. ومن هذا المنطلق، فإن السياسة العامة لا تتمثل في قرار منفرد، وإنما في مجموعة مترابطة من القرارات والإجراءات والبرامج التي تتخذها المؤسسات الحكومية تجاه قضية معينة.

ويمكن تعريف السياسات العامة إجرائياً بأنها: مجموعة من القرارات والإجراءات والبرامج الحكومية المترابطة التي تستهدف معالجة مشكلة عامة أو تحقيق هدف مجتمعي محدد، وتستخدم في تنفيذها مجموعة من الموارد والأدوات والمؤسسات العامة.

ثانياً: خصائص السياسات العامة

تتميز السياسات العامة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن القرارات الإدارية العادية، ومن أبرزها:

- 1 - **الارتباط بالمصلحة العامة:** تتوجه السياسة العامة إلى معالجة قضية أو مشكلة تمس المجتمع أو قطاعاً واسعاً منه، ولذلك ترتبط بصورة مباشرة بالمصلحة العامة.
- 2 - **صدورها عن السلطة العامة:** تتولى مؤسسات الدولة والجهات العامة مسؤولية صياغة السياسات العامة واعتمادها وتنفيذها، وإن كان للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمهور دور في التأثير في مراحل صنعها.
- 3 - **وجود أهداف محددة:** تستند السياسة العامة إلى أهداف تسعى الحكومة إلى تحقيقها، مثل تحسين الخدمات العامة، أو تعزيز التنمية الاقتصادية، أو الحد من البطالة، أو تحسين مستوى التعليم والصحة.
- 4 - **ارتباطها بالموارد العامة:** تحتاج السياسات العامة إلى موارد مالية وبشرية ومادية ومعلوماتية لتنفيذها، ولذلك يرتبط نجاحها بقدرة المؤسسات على توفير هذه الموارد وإدارتها بكفاءة.
- 5 - **الاستمرارية والتدرج:** لا تتوقف السياسة العامة عند اتخاذ القرار، بل تمر بمجموعة من المراحل تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بالتقييم، وقد تستمر لسنوات وفقاً لطبيعة القضية والسياسة المعتمدة.
- 6 - **تعدد الفاعلين:** لم تعد الحكومة الفاعل الوحيد في صناعة السياسات العامة، إذ أصبحت العملية تشترك فيها المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والجماعات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم السياسات العامة وأهميته

أولاً: مفهوم تقييم السياسات العامة

يمثل تقييم السياسات العامة إحدى المراحل المهمة في دورة السياسة العامة، ويقصد به العملية المنهجية التي يتم من خلالها جمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالسياسة العامة بهدف الحكم على مدى تحقيقها لأهدافها، وقياس نتائجها وأثارها، وتحديد مدى كفاءة وفاعلية الأدوات والموارد المستخدمة في تنفيذها. ويمكن تعريف تقييم السياسات العامة بأنه: عملية منظمة ومنهجية تهدف إلى قياس مدى ملائمة السياسة العامة وفعاليتها وكفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة، وتحديد نتائجها وأثارها، وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير القرارات والسياسات المستقبلية.

ثانياً: أهمية تقييم السياسات العامة

تتبع أهمية تقييم السياسات العامة من كونه أداة تساعد الحكومة والمؤسسات العامة على التعرف على مدى نجاح تدخلاتها وتحسين عملية اتخاذ القرار. ويمكن توضيح أهميته في النقاط الآتية:

- 1 - **تحسين جودة القرار العام:** يوفر التقييم معلومات وبيانات تساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة بدلاً من الاعتماد على التقديرات والانطباعات.
 - 2 - **قياس مدى تحقيق الأهداف:** يساعد التقييم في تحديد ما إذا كانت السياسة العامة قد حققت الأهداف المحددة لها، ومدى الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية.
 - 3 - **رفع كفاءة استخدام الموارد العامة:** يمكن من خلال التقييم معرفة مدى تناسب الموارد المالية والبشرية المستخدمة مع النتائج التي تحققت.
 - 4 - **تعزيز الفاعلية الحكومية:** يكشف التقييم عن السياسات والبرامج التي تحقق نتائج إيجابية، وكذلك البرامج التي تحتاج إلى إعادة تصميم أو تطوير.
 - 5 - **دعم المساءلة والشفافية:** يساعد تقييم السياسات في توفير معلومات حول أداء المؤسسات العامة وكيفية استخدام الموارد العامة، وهو ما يعزز المساءلة أمام المواطنين والجهات الرقابية.
- #### المطلب الثالث: مراحل وأنواع تقييم السياسات العامة
- ##### أولاً: مراحل تقييم السياسات العامة

يمر تقييم السياسات العامة بمجموعة من المراحل المترابطة، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

- 1 - **تحديد موضوع التقييم:** تبدأ العملية بتحديد السياسة أو البرنامج المراد تقييمه، وتحديد المشكلة التي تستهدف السياسة معالجتها، ونطاق التقييم والجهات المعنية به.
- 2 - **تحديد أهداف السياسة ومعايير التقييم:** يتعين تحديد الأهداف التي وضعت السياسة لتحقيقها، ثم اختيار المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على مستوى الأداء والنتائج.
- 3 - **جمع البيانات والمعلومات:** تشمل هذه المرحلة جمع البيانات المتعلقة بالمدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج والآثار، ويمكن الاعتماد على الوثائق الرسمية والإحصاءات والتقارير والاستبيانات والمقابلات وغيرها من أدوات جمع البيانات.
- 4 - **تحليل البيانات:** يتم تحليل المعلومات والبيانات بهدف تحديد النتائج الفعلية للسياسة ومقارنتها بالأهداف والمؤشرات المحددة مسبقاً.
- 5 - **إصدار الحكم التقييمي:** في هذه المرحلة يتم تحديد مدى نجاح السياسة أو قصورها وفقاً للمعايير المعتمدة، مع تفسير أسباب النتائج التي تم التوصل إليها.

ثانياً: أنواع تقييم السياسات العامة

يمكن تصنيف تقييم السياسات العامة وفقاً لتوقيت التقييم والغرض منه، ومن أهم أنواعه:

1 - التقييم القبلي: يتم قبل تنفيذ السياسة العامة، ويهدف إلى دراسة البدائل المتاحة وتقدير النتائج المتوقعة والتكاليف والآثار المحتملة لكل بديل.

2 - التقييم أثناء التنفيذ: يتم خلال تنفيذ السياسة بهدف متابعة سير العمل والكشف المبكر عن المشكلات والصعوبات التي يمكن أن تؤثر في تحقيق الأهداف.

3 - التقييم البعدي: يتم بعد انتهاء تنفيذ السياسة أو مرور فترة مناسبة على تنفيذها، بهدف قياس النتائج والآثار الفعلية وتحديد مدى تحقيق الأهداف.

4 - تقييم العملية: يركز على الطريقة التي تم بها تنفيذ السياسة، ومدى الالتزام بالإجراءات والقواعد، ومدى كفاءة المؤسسات والموظفين المسؤولين عن التنفيذ.

5 - تقييم النتائج: يهتم بقياس النتائج المباشرة التي حققتها السياسة مقارنة بالأهداف المحددة لها.

6 - تقييم الأثر: يركز على الآثار بعيدة المدى التي أحدثتها السياسة في المجتمع أو الاقتصاد أو المؤسسات، ومحاولة تحديد مدى ارتباط هذه الآثار بالسياسة نفسها.

المطلب الرابع: معايير ومؤشرات تقييم السياسات العامة

تحتاج عملية تقييم السياسات العامة إلى معايير واضحة ومؤشرات قابلة للقياس حتى يمكن الوصول إلى أحكام موضوعية حول مستوى نجاح السياسة. ومن أبرز هذه المعايير:

أولاً: معيار الملاءمة: يقيس مدى توافق السياسة العامة مع طبيعة المشكلة التي تستهدف معالجتها، ومدى انسجام أهدافها مع الاحتياجات والأولويات العامة.

ثانياً: معيار الفاعلية: يقيس مدى قدرة السياسة على تحقيق الأهداف والنتائج المحددة لها.

ثالثاً: معيار الكفاءة: يرتبط بمدى حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق النتائج، أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

رابعاً: معيار العدالة والإنصاف: يركز على مدى عدالة توزيع المنافع والتكاليف الناتجة عن السياسة بين الفئات والمناطق المختلفة.

خامساً: معيار الاستدامة: يقيس قدرة السياسة على الاستمرار وتحقيق نتائجها على المدى الطويل دون استنزاف الموارد أو الاعتماد على ظروف مؤقتة.

سادساً: معيار الاتساق: يقيس مدى انسجام السياسة مع السياسات والقوانين والبرامج الحكومية الأخرى، ومدى وجود تنسيق بين الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

سابعاً: معيار رضا المستفيدين: يركز على مدى رضا المواطنين والفئات المستهدفة عن السياسة أو الخدمات التي تقدمها.

المطلب الخامس: المداخل والنماذج النظرية لتقييم السياسات العامة

أولاً: المدخل المؤسسي: يركز المدخل المؤسسي على دور المؤسسات الرسمية والقواعد القانونية والتنظيمية في تشكيل السياسات العامة وتنفيذها وتقييم نتائجها وينطلق هذا المدخل من أن أداء السياسة العامة لا يعتمد على جودة القرار وحده، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بقدرة المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ، ووضوح الاختصاصات، وتوزيع الأدوار، ومستوى التنسيق بينها.

ثانياً: مدخل دورة السياسة العامة: ينظر هذا المدخل إلى السياسة العامة باعتبارها سلسلة من المراحل المتتابعة، تبدأ بتحديد المشكلة ووضعها على جدول الأعمال، ثم صياغة البدائل، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم وفقاً لهذا المدخل، يمثل التقييم مرحلة أساسية في دورة السياسة العامة، إلا أنه لا يقتصر على المرحلة الأخيرة، إذ يمكن إجراء التقييم في مراحل مختلفة من دورة السياسة من أجل تحسين عملية صنع القرار.

ثالثاً: مدخل الاختيار العقلاني: يقوم هذا المدخل على افتراض أن صانع القرار يسعى إلى اختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الأهداف في ضوء الموارد والقيود المتاحة ويعتمد التقييم وفق هذا المدخل على مقارنة البدائل من حيث التكاليف والمنافع والنتائج المتوقعة، ولذلك يرتبط بدرجة كبيرة بالتحليل الاقتصادي للسياسات العامة.

رابعاً: مدخل التقييم القائم على النتائج: يركز هذا المدخل على النتائج التي تحقّقها السياسة العامة وليس فقط على الأنشطة التي قامت بها المؤسسات.

خامساً: نموذج المنطق التدخلي: يقوم نموذج المنطق التدخلي على الربط بين الموارد المستخدمة والأنشطة والمخرجات والنتائج والآثار، ويساعد على تفسير الكيفية التي يفترض أن تؤدي بها السياسة إلى تحقيق أهدافها.

سادساً: مدخل تحليل أصحاب المصلحة: يركز هذا المدخل على الجهات والأطراف المتأثرة بالسياسة العامة أو القدرة على التأثير فيها، مثل المؤسسات الحكومية والمواطنين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية.

سابعاً: نموذج تحليل التكلفة والعائد: يهدف هذا النموذج إلى مقارنة التكاليف المترتبة على تنفيذ السياسة بالمنافع الناتجة عنها، بهدف تحديد مدى الجدوى الاقتصادية للسياسة.

المبحث الثاني: واقع تقييم السياسات العامة في ليبيا

يمثل تقييم السياسات العامة إحدى الوظائف الأساسية التي تساعد الدولة على معرفة مدى نجاح تدخلاتها الحكومية في معالجة المشكلات العامة وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية والاقتصادية. ولا تقتصر أهمية التقييم على قياس

النتائج النهائية للسياسات والبرامج، وإنما تمتد إلى متابعة مراحل التنفيذ، والتحقق من مدى استخدام الموارد العامة بكفاءة، والكشف عن جوانب القصور والانحراف، وتوفير المعلومات التي تساعد صانعي القرار على إدخال التعديلات المناسبة.

وفي الحالة الليبية، يرتبط واقع تقييم السياسات العامة بطبيعة البيئة السياسية والمؤسسية التي شهدت تحولات عميقة خلال السنوات الماضية، وما ترتب عليها من تعدد المؤسسات ومراكز اتخاذ القرار، وتداخل بعض الاختصاصات، وتفاوت القدرات الإدارية والتنفيذية بين المؤسسات والمناطق. وقد انعكست هذه الظروف على عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها ومتابعتها، وأثرت كذلك في انتظام عملية التقييم ومدى قدرتها على إنتاج معلومات موضوعية ومنظمة يمكن الاستفادة منها في تحسين القرار العام.

المطلب الأول: تطور السياسات العامة في ليبيا وخصائص البيئة المؤسسية

أولاً: تطور السياسات العامة في ليبيا

ارتبط تطور السياسات العامة في ليبيا بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة منذ الاستقلال. فقد تأثرت طبيعة السياسات العامة بدرجة مركزية الدولة، وبطبيعة النظام السياسي، ومكانة المؤسسات العامة في إدارة الموارد وتنفيذ البرامج الحكومية.

وخلال العقود السابقة، اتسمت عملية صنع السياسات العامة بدرجة مرتفعة من المركزية، حيث كانت الدولة تضطلع بالدور الأساسي في تحديد الأولويات العامة وتخصيص الموارد وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وكان للقطاع العام دور واسع في تقديم الخدمات وإدارة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل المؤسسات الحكومية المحور الأساسي في تنفيذ السياسات العامة.

ومع التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، دخلت عملية صنع السياسات العامة مرحلة أكثر تعقيداً، نتيجة إعادة تشكيل المؤسسات السياسية والتنفيذية والأمنية، وظهور مراكز متعددة للسلطة والتأثير. وأصبح تنفيذ بعض السياسات العامة يتأثر بدرجة كبيرة بمدى قدرة المؤسسات على التنسيق فيما بينها، وبطبيعة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية السائدة.

ثانياً: خصائص البيئة المؤسسية في ليبيا

1 - تعدد المؤسسات ومراكز صنع القرار : أدى الانقسام السياسي والمؤسسي خلال مراحل مختلفة إلى ظهور تعدد في المؤسسات والجهات التي تمارس أدواراً في إدارة الشأن العام، الأمر الذي انعكس على عملية صنع السياسات وتنفيذها ومتابعتها.

2 - تداخل الاختصاصات: يمثل تداخل الاختصاصات أحد العوامل التي قد تحد من وضوح المسؤولية المؤسسية، خاصة عندما تشترك أكثر من جهة في تنفيذ سياسة أو برنامج واحد دون وجود آليات واضحة لتوزيع الأدوار.

3 - المركزية الإدارية : ما زالت بعض مظاهر المركزية حاضرة في الإدارة العامة، الأمر الذي قد يحد من سرعة اتخاذ القرار والاستجابة للاحتياجات المحلية، ويؤثر في قدرة المؤسسات المحلية على تنفيذ البرامج ومتابعتها.

4 - تفاوت القدرات المؤسسية : تختلف قدرات المؤسسات العامة من حيث الموارد البشرية والمالية والتقنية، وكذلك من حيث الخبرات المتخصصة في التخطيط والمتابعة والتقييم.

5 - ضعف التكامل المؤسسي : تحتاج عملية تقييم السياسة العامة إلى تعاون مجموعة من المؤسسات، خاصة الجهات التي تمتلك البيانات والجهات المسؤولة عن التنفيذ والرقابة والتخطيط. وعندما يكون التنسيق ضعيفاً، يصعب تكوين صورة متكاملة عن نتائج السياسة.

6 - تأثر الأداء المؤسسي بالظروف السياسية والأمنية : تؤثر حالة الاستقرار السياسي والأمني بصورة مباشرة في انتظام العمل الحكومي واستمرارية البرامج والسياسات، وبالتالي في إمكانية تنفيذ عمليات متابعة وتقييم دورية ومنظمة.

المطلب الثاني: واقع ممارسة تقييم السياسات والبرامج الحكومية

أولاً: طبيعة ممارسة التقييم في المؤسسات الحكومية

يمكن القول إن ممارسة تقييم السياسات والبرامج الحكومية في ليبيا لا تزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتطوير، إذ غالباً ما تتركز عملية المتابعة على متابعة تنفيذ الأنشطة والمشروعات وقياس نسب الإنجاز والإنفاق، أكثر من تركيزها على قياس النتائج والآثار الفعلية للسياسات.

وهناك فرق مهم بين المتابعة والتقييم؛ فالمتابعة تهتم بصورة أساسية برصد سير تنفيذ البرنامج والتأكد من الالتزام بالخطّة، بينما يتجاوز التقييم ذلك إلى تحليل النتائج والحكم على مدى فاعلية السياسة وكفاءتها وملاءمتها وأثارها.

ثانياً: التركيز على قياس المدخلات والأنشطة

من أبرز السمات التي يمكن ملاحظتها في تقييم البرامج الحكومية التركيز على الموارد التي تم تخصيصها والأنشطة التي تم تنفيذها.

ثالثاً: محدودية تقييم النتائج والآثار

يحتاج التقييم الحديث إلى الانتقال من سؤال «ماذا تم تنفيذه؟» إلى سؤال «ماذا تحقق نتيجة لما تم تنفيذه؟» فعلى سبيل المثال، لا يكفي تقييم برنامج خدمي من خلال عدد المشروعات التي تم تنفيذها، وإنما ينبغي قياس مدى تحسن مستوى

الخدمة، ومدى استفادة المواطنين منها، واستمرارية نتائجها، ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئ البرنامج من أجلها ومن هنا تظهر الحاجة إلى تعزيز مؤشرات النتائج والآثار في عملية التقييم الحكومي في ليبيا.

رابعاً: محدودية استخدام نتائج التقييم في صناعة القرار

تظهر أهمية التقييم بصورة أكبر عندما تستخدم نتائجه في تعديل السياسات وتطوير البرامج. فإذا تم إعداد التقارير دون الاستفادة منها في القرارات المستقبلية، فإن عملية التقييم تفقد جزءاً مهماً من قيمتها ومن ثم، فإن تطوير تقييم السياسات في ليبيا لا يتطلب فقط إنشاء وحدات أو إدارات للمتابعة والتقييم، وإنما يتطلب أيضاً بناء علاقة مؤسسية واضحة بين نتائج التقييم وصناعة القرار، بحيث تصبح نتائج التقييم أحد مصادر المعلومات التي يستند إليها المسؤولون عند تعديل السياسات أو إعادة تخصيص الموارد.

المطلب الثالث: المؤسسات والجهات الفاعلة في متابعة وتقييم السياسات العامة

لا تقع مسؤولية متابعة وتقييم السياسات العامة على مؤسسة واحدة، وإنما تشترك فيها مجموعة من المؤسسات والجهات، ويختلف دور كل منها حسب طبيعة السياسة والقطاع محل التقييم.

أولاً: السلطة التنفيذية والوزارات : تتحمل الحكومة والوزارات والأجهزة التنفيذية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية، ولذلك تقع عليها مسؤولية متابعة التنفيذ وقياس مستوى الإنجاز وإعداد التقارير المتعلقة بالبرامج التي تشرف عليها.

وتعد الوزارات المصدر الأساسي للبيانات المتعلقة بتنفيذ السياسات القطاعية، مثل التعليم والصحة والاقتصاد والعمل والخدمات العامة.

ثانياً: وزارة التخطيط والجهات المعنية بالتخطيط : تؤدي الجهات المسؤولة عن التخطيط دوراً مهماً في ربط السياسات الحكومية بالأهداف والخطط التنموية، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج، وتوفير البيانات والمؤشرات اللازمة للحكم على مستوى الإنجاز.

ثالثاً: وزارة المالية والجهات المالية : تساهم الجهات المالية في متابعة تنفيذ السياسات من خلال البيانات المتعلقة بالإنفاق العام والمخصصات المالية، ويمكن استخدام هذه البيانات في تقييم الكفاءة المالية للبرامج والسياسات.

رابعاً: الأجهزة الرقابية : تؤدي الأجهزة الرقابية دوراً مهماً في فحص مدى الالتزام بالقوانين واللوائح، ومراجعة استخدام الموارد العامة، والكشف عن المخالفات والانحرافات.

خامساً: السلطة التشريعية : يمكن للسلطة التشريعية أن تؤدي دوراً في تقييم السياسات العامة من خلال مناقشة أداء الحكومة، ومراجعة الموازنات العامة، ومساءلة المسؤولين، ومتابعة تنفيذ البرامج الحكومية.

سادساً: الجهاز المركزي للإحصاء والجهات المنتجة للبيانات : تمثل البيانات الرسمية أساساً لأي عملية تقييم موضوعية، ولذلك فإن الجهات المسؤولة عن الإحصاءات والبيانات تؤدي دوراً محورياً في توفير المؤشرات المتعلقة بالسكان والاقتصاد والخدمات وسوق العمل وغيرها.

سابعاً: الجامعات ومراكز البحوث : يمكن للجامعات ومراكز البحوث أن تؤدي دوراً مهماً في تطوير تقييم السياسات العامة من خلال إجراء الدراسات المستقلة، وتحليل نتائج البرامج الحكومية، وتقديم الاستشارات العلمية والتدريب في مجال التقييم.

المطلب الرابع : أبرز التحديات التي تواجه تقييم السياسات العامة في ليبيا

أولاً: عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي : يمثل عدم الاستقرار السياسي أحد أبرز العوامل التي تؤثر في استمرارية السياسات والبرامج الحكومية، كما قد يؤدي تغير الجهات المسؤولة إلى صعوبة متابعة السياسة نفسها على المدى الطويل.

ثانياً: تعدد المؤسسات وتداخل الاختصاصات: عندما تتعدد الجهات المسؤولة عن السياسة أو البرنامج دون تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، يصبح من الصعب تحديد الجهة المسؤولة عن النتائج النهائية، كما تتعقد عملية جمع البيانات وتقييم الأداء.

ثالثاً: ضعف التنسيق بين المؤسسات: تحتاج عملية التقييم إلى تعاون الجهات التي تنتج البيانات والجهات التي تنفذ البرامج والجهات الرقابية والتخطيطية. ولذلك يؤدي ضعف التنسيق إلى نقص المعلومات وتكرار الجهود وصعوبة بناء تقييم شامل.

رابعاً: ضعف قواعد البيانات والمعلومات: تعد البيانات أساس عملية التقييم، ولذلك فإن عدم انتظام البيانات أو اختلاف طرق جمعها وتصنيفها أو عدم تحديثها يحد من إمكانية إجراء تقييم دقيق.

خامساً: نقص الكفاءات المتخصصة: يتطلب تقييم السياسات العامة كوادر لديها مهارات في التخطيط وتحليل البيانات والإحصاء والاقتصاد وتقييم البرامج، وقد يؤدي نقص هذه الكفاءات إلى استمرار الاعتماد على أساليب المتابعة التقليدية.

المبحث الثالث: المدخل المؤسسي ودوره في تحسين تقييم السياسات العامة

يمثل المدخل المؤسسي أحد المداخل المهمة لفهم السياسات العامة وتحليلها، إذ ينطلق من أن المؤسسات والقواعد والإجراءات المنظمة للعمل الحكومي تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقييمها. فنجاح

السياسة العامة لا يرتبط فقط بجودة أهدافها أو ملائمة أدواتها، وإنما يرتبط كذلك بقدرة المؤسسات المسؤولة عنها على التنسيق والتنفيذ والمتابعة وجمع المعلومات واستخدام نتائج التقييم في تطوير القرارات الحكومية.

المطلب الأول: الأسس النظرية للمدخل المؤسسي في تحليل السياسات العامة

أولاً: مفهوم المدخل المؤسسي

يقوم المدخل المؤسسي على افتراض أساسي مفاده أن المؤسسات تمثل عاملاً محورياً في تفسير السلوك السياسي والإداري ونتائج السياسات العامة. فالمؤسسة لا تقتصر على البناء التنظيمي الرسمي، وإنما تشمل مجموعة القواعد والإجراءات والمعايير التي تحدد سلوك الفاعلين والعلاقات بينهم.

وبهذا المعنى، فإن دراسة السياسة العامة لا يمكن أن تقتصر على تحليل مضمون القرار الحكومي، وإنما يجب أن تمتد إلى دراسة البيئة المؤسسية التي أنتجت القرار، والجهات التي شاركت في صياغته، والقواعد التي تحكم عملية تنفيذه، والآليات التي يتم من خلالها تقييم نتائجه.

ثانياً: تطور المدخل المؤسسي

ارتبطت الدراسات المؤسسية التقليدية بدراسة المؤسسات الرسمية للدولة، مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والهيكل القانوني والإدارية التي تحكم عملها وكان الاهتمام الأساسي في هذا الاتجاه منصباً على وصف المؤسسات الرسمية واختصاصاتها وهيكلها، باعتبار أن هذه المؤسسات تشكل الإطار الذي تتم داخله عملية صنع القرار العام. غير أن التحولات التي شهدتها العلوم السياسية والإدارة العامة أدت إلى ظهور المؤسسات الجديدة، التي وسعت مفهوم المؤسسة ليشمل إلى جانب الهياكل الرسمية القواعد والمعايير والأعراف وشبكات العلاقات التي تؤثر في سلوك الفاعلين.

ثالثاً: المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

1 - المؤسسات الرسمية : وتشمل القوانين واللوائح والهياكل التنظيمية والوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات الرقابية وغيرها من الكيانات التي تستند إلى أساس قانوني.

2 - المؤسسات غير الرسمية: تشمل الأعراف والتقاليد والمعايير والعلاقات غير الرسمية التي تؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات، حتى وإن لم تكن مكتوبة في القوانين واللوائح.

رابعاً: الأسس التي يقوم عليها المدخل المؤسسي

1 - المؤسسات تؤثر في سلوك الفاعلين: فالقواعد والإجراءات المؤسسية تحدد ما يمكن للفاعلين القيام به وما لا يمكنهم القيام به.

2 - وضوح الاختصاصات يعزز الأداء: كلما كانت المسؤوليات محددة بصورة واضحة، أمكن تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة ونتائجها.

3 - القواعد المؤسسية تؤثر في نتائج السياسات: قد تكون السياسة جيدة من الناحية النظرية، لكنها تفشل بسبب ضعف المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها.

4 - المؤسسات تحدد تدفق المعلومات: تؤثر الهياكل التنظيمية في كيفية جمع المعلومات وتبادلها والوصول إليها.

5 - الاستقرار المؤسسي شرط للاستمرارية: تحتاج السياسات طويلة المدى إلى مؤسسات مستقرة قادرة على الاستمرار في تنفيذها ومتابعتها.

6 - المساءلة جزء من البناء المؤسسي: يساعد وضوح المسؤوليات ووجود آليات رقابية في تحديد أسباب النجاح أو الفشل.

المطلب الثاني: أثر البناء المؤسسي في فعالية تقييم السياسات العامة

أولاً: مفهوم البناء المؤسسي

يقصد بالبناء المؤسسي مجموعة الهياكل والتنظيمات والقواعد والإجراءات التي تحدد كيفية عمل المؤسسات العامة، وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات بينها، وآليات اتخاذ القرارات وتنفيذها ومتابعتها.

ثانياً: وضوح الاختصاصات والمسؤوليات

يعد وضوح المسؤوليات من الشروط الأساسية لفعالية التقييم فعند وجود جهة واضحة مسؤولة عن تنفيذ سياسة معينة، يصبح من الممكن تحديد مؤشرات الأداء الخاصة بها، وجمع البيانات المتعلقة بأدائها، ومساءلتها عن النتائج أما في حالة تداخل الاختصاصات، فقد تظهر صعوبة في تحديد الجهة المسؤولة عن النتائج، وقد تتبادل المؤسسات المسؤولية عن أوجه القصور.

ثالثاً: الهياكل التنظيمية ووحدات المتابعة والتقييم

تحتاج المؤسسات الحكومية إلى وحدات تنظيمية متخصصة في التخطيط والمتابعة والتقييم، تكون مهمتها جمع المعلومات وتحليلها وإعداد تقارير دورية حول مستوى تنفيذ البرامج والنتائج المحققة.

رابعاً: الاستقرار المؤسسي

تتطلب عملية التقييم وجود قدر من الاستقرار التنظيمي؛ لأن تقييم السياسات طويلة الأجل يحتاج إلى بيانات متراكمة ومؤشرات يمكن مقارنتها عبر الزمن وفي حالة التغير المستمر في الهياكل أو المسؤولين أو الجهات المنفذة، قد تتأثر عملية التقييم وتفقد استمراريتها، كما قد يصعب مقارنة النتائج بين فترات زمنية مختلفة.

خامساً: القدرات المؤسسية والبشرية

لا يمكن تطوير تقييم السياسات العامة دون الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية.

سادساً: أثر البناء المؤسسي في الحالة الليبية

تتطلب طبيعة البيئة المؤسسية الليبية تعزيز مجموعة من العناصر حتى تصبح عملية تقييم السياسات أكثر فاعلية .

المطلب الثالث: دور التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات في تحسين التقييم

أولاً: مفهوم التنسيق المؤسسي

يقصد بالتنسيق المؤسسي مجموعة الآليات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم التعاون بين المؤسسات والجهات المختلفة، وتوزيع الأدوار بينها، وتبادل المعلومات والموارد، بما يساعد على تحقيق أهداف مشتركة والحد من التضارب والتكرار.

ويكتسب التنسيق أهمية خاصة في تقييم السياسات العامة؛ لأن السياسة الواحدة قد تتطلب تدخل أكثر من مؤسسة، وبالتالي فإن تقييمها يحتاج إلى جمع البيانات من مصادر متعددة وربط النتائج ببعضها ببعض.

ثانياً: أهمية التنسيق المؤسسي في تقييم السياسات

- 1 - تحديد المسؤوليات: من خلال توزيع الأدوار بين الجهات المشاركة في السياسة.
- 2 - منع ازدواجية الجهود: يساعد التنسيق على الحد من قيام أكثر من جهة بجمع البيانات نفسها أو تنفيذ الأنشطة ذاتها.
- 3 - تحسين جودة البيانات: يتيح تبادل المعلومات مقارنة البيانات والتحقق من دقتها.
- 4 - بناء تقييم شامل: لأن تقييم السياسة يتطلب معلومات من الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والتمويل والرقابة.
- 5 - سرعة اكتشاف المشكلات: يساعد الاتصال المستمر بين المؤسسات في الكشف المبكر عن الانحرافات والصعوبات.

ثالثاً: تبادل المعلومات كآلية لتحسين التقييم

تمثل المعلومات الأساس الذي تقوم عليه عملية تقييم السياسات العامة. ولذلك فإن وجود نظام فعال لتبادل المعلومات بين المؤسسات يعد من أهم شروط التقييم الموضوعي. ويؤدي غياب هذه العناصر إلى صعوبة بناء مؤشرات موثوقة، وقد يؤدي إلى اختلاف النتائج بين المؤسسات نتيجة اختلاف مصادر البيانات أو طرق احتساب المؤشرات.

رابعاً: التنسيق المؤسسي في البيئة الليبية

تكتسب قضية التنسيق أهمية خاصة في ليبيا بسبب تعدد المؤسسات والجهات المشاركة في إدارة الشأن العام. فكلما زاد عدد المؤسسات المشاركة في السياسة العامة، زادت الحاجة إلى آليات واضحة لتنسيق الأدوار وتبادل المعلومات.

ومن ثم، فإن تحسين تقييم السياسات العامة في ليبيا يتطلب تطوير قنوات مؤسسية منتظمة للتنسيق بين الجهات التنفيذية والتخطيطية والمالية والرقابية والإحصائية، وربطها بمنظومة معلومات تساعد على إنتاج صورة متكاملة عن نتائج السياسات الحكومية.

المطلب الرابع: دور الرقابة والمتابعة والمساءلة في تقييم السياسات العامة

أولاً: العلاقة بين المتابعة والتقييم

تعد المتابعة والتقييم عمليتين مترابطتين، ولكنهما ليستا متطابقتين فالمتابعة تركز على ما يحدث أثناء تنفيذ السياسة، بينما يهتم التقييم بصورة أعمق بمدى نجاح السياسة وأسباب النتائج التي حققتها وتوفر المتابعة البيانات المستمرة التي يمكن أن يعتمد عليها التقييم، ولذلك فإن وجود نظام متابعة جيد يعد من المتطلبات الأساسية للتقييم الفعال.

ثانياً: دور الرقابة في تقييم السياسات

تؤدي الرقابة دوراً مهماً في التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والخطط والبرامج، كما تساعد على الكشف عن أوجه الانحراف وسوء استخدام الموارد غير أن الرقابة الحديثة لا ينبغي أن تقتصر على الرقابة على المدخلات والإجراءات، بل ينبغي أن تمتد إلى رقابة الأداء والنتائج.

ثالثاً: المساءلة وعلاقتها بالتقييم

تعني المساءلة وجود مسؤولية واضحة للجهات والأفراد عن القرارات والنتائج التي يحققونها، مع إمكانية مراجعة أدائهم ومحاسبتهم وفقاً للقواعد المعتمدة وتكمن أهمية المساءلة في أنها تجعل نتائج التقييم ذات قيمة عملية؛ فإذا كشف التقييم عن وجود قصور، ينبغي أن تكون هناك آليات واضحة لمعالجة القصور وتحديد المسؤولية عنه.

رابعاً: تعزيز الرقابة القائمة على النتائج

يتطلب تطوير الإدارة العامة الانتقال تدريجياً من الرقابة التي تركز فقط على الالتزام بالإجراءات إلى رقابة تهتم أيضاً بالنتائج.

المطلب الخامس: أثر نتائج التقييم في تحسين الأداء الحكومي وترشيد القرار العام

أولاً: نتائج التقييم كمصدر للتعليم المؤسسي

تمثل نتائج التقييم مصدراً مهماً للتعليم داخل المؤسسات العامة؛ لأنها تساعد على معرفة ما نجح وما لم ينجح، والأسباب التي أدت إلى ذلك ويساعد التعلم المؤسسي على تجنب تكرار الأخطاء وتحسين تصميم السياسات المستقبلية، خاصة عندما يتم توثيق الخبرات والنتائج وتبادلها بين المؤسسات.

ثانياً: استخدام نتائج التقييم في تحسين الأداء الحكومي

1 - تحسين تصميم البرامج: إذا أظهر التقييم أن أدوات السياسة غير مناسبة للمشكلة، يمكن إعادة تصميم البرنامج.

2 - تحسين توزيع الموارد: يمكن توجيه الموارد نحو البرامج الأكثر فاعلية.

3 - معالجة أوجه القصور: تساعد نتائج التقييم في تحديد مواطن الخلل في التنفيذ ومعالجتها.

4 - رفع جودة الخدمات: تكشف مؤشرات رضا المستفيدين ونتائج البرامج عن مستوى جودة الخدمات العامة.

5 - تعزيز الكفاءة: يمكن استخدام نتائج التقييم لتقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد.

ثالثاً: أثر التقييم في ترشيد القرار العام

يقصد بترشيد القرار العام تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال الاعتماد على المعلومات والأدلة والتحليل المنهجي، بدلاً من الاعتماد على الانطباعات أو الاعتبارات الآنية فقط.

رابعاً: أهمية التغذية الراجعة المؤسسية

تمثل التغذية الراجعة حلقة الوصل بين التقييم وصنع القرار. فعندما تنتقل نتائج التقييم إلى المؤسسات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ، يمكن استخدامها في تعديل السياسات وتحسين البرامج.

خامساً: المدخل المؤسسي لتحسين القرار العام في ليبيا

في الحالة الليبية، يمكن أن يسهم المدخل المؤسسي في ترشيد القرار العام من خلال بناء منظومة تربط بين المؤسسات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم.

المبحث الرابع: مقارنة مقترحة لتطوير تقييم السياسات العامة في ليبيا

أظهرت المباحث السابقة أن تقييم السياسات العامة يمثل أحد المكونات الأساسية لتحسين الأداء الحكومي وترشيد القرار العام، إلا أن فعاليته لا تتوقف على توافر أدوات التقييم وأساليبه الفنية فقط، وإنما ترتبط بصورة أساسية بالبيئة المؤسسية والتنظيمية التي تتم فيها عملية التقييم. وقد بين تحليل واقع السياسات العامة في ليبيا أن عملية التقييم تواجه مجموعة من التحديات، من أبرزها ضعف التنسيق بين المؤسسات، وتداخل الاختصاصات، ومحدودية قواعد البيانات، وتفاوت القدرات البشرية والفنية، وضعف الربط بين نتائج التقييم وعملية صنع القرار وتخصيص الموارد.

وإن تطوير تقييم السياسات العامة في ليبيا يتطلب الانتقال من التقييم باعتباره نشاطاً إجرائياً أو رقابياً منفصلاً إلى اعتباره منظومة مؤسسية متكاملة لإدارة الأداء وصنع القرار القائم على الأدلة. وتقوم هذه المنظومة على بناء أطر واضحة للمسؤوليات، وتطوير نظم المعلومات والبيانات، وتأهيل الكوادر المتخصصة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، وربط نتائج التقييم بالموازنة والتخطيط وصنع القرار.

المطلب الأول: متطلبات بناء منظومة مؤسسية فعالة لتقييم السياسات العامة

أولاً: بناء إطار مؤسسي واضح للتقييم

ينطلب تطوير تقييم السياسات العامة في ليبيا وجود إطار مؤسسي واضح يحدد الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، ويبين طبيعة العلاقة بينها.

فمن المشكلات التي يمكن أن تحد من فعالية التقييم وجود أكثر من جهة تتعامل مع السياسة أو البرنامج نفسه دون تحديد واضح لمسؤولية كل جهة ويسهم وضوح هذه الأدوار في الحد من تداخل الاختصاصات وتجنب ازدواجية العمل، كما يجعل عملية المساءلة أكثر وضوحاً.

ثانياً: إنشاء أو تطوير وحدات متخصصة في تقييم السياسات

ينبغي تعزيز وحدات التخطيط والمتابعة والتقييم داخل الوزارات والمؤسسات العامة، بحيث لا يقتصر دورها على متابعة نسب الإنجاز، كما ينبغي توفير قدر مناسب من الاستقلالية المهنية لهذه الوحدات حتى لا يتحول التقييم إلى مجرد إجراء شكلي لتأكيد نجاح البرامج.

ثالثاً: وضع إطار قانوني وتنظيمي للتقييم

لا يمكن بناء منظومة مستقرة للتقييم اعتماداً على الممارسات الإدارية غير الملزمة فقط، بل ينبغي أن يستند التقييم إلى إطار قانوني وتنظيمي يحدد قواعده وإجراءاته ويؤدي وجود إطار تنظيمي واضح إلى تحويل التقييم من ممارسة اختيارية إلى جزء أساسي من دورة العمل الحكومي.

رابعاً: اعتماد دورة متكاملة للسياسة العامة

ينبغي ألا يتم التعامل مع التقييم باعتباره مرحلة تأتي فقط بعد انتهاء السياسة، وإنما يجب إدماجه في مختلف مراحل دورة السياسة العامة

تحديد المشكلة → صياغة السياسة → تحديد الأهداف والمؤشرات → التنفيذ → المتابعة → التقييم → استخدام النتائج → تعديل السياسة.

ويساعد هذا التصور على اكتشاف المشكلات في وقت مبكر، بدلاً من الانتظار حتى نهاية البرنامج لاكتشاف عدم تحقيق الأهداف.

خامساً: تعزيز استقلالية وموضوعية التقييم

تعد الموضوعية من أهم شروط نجاح التقييم؛ ولذلك ينبغي الفصل، قدر الإمكان، بين الجهة المنفذة والجهة التي تتولى التقييم، أو على الأقل وضع آليات تضمن عدم تأثر الجهة المنفذة في نتائج التقييم.

المطلب الثاني: تطوير آليات جمع البيانات والمعلومات وتحليلها

أولاً: أهمية البيانات في تقييم السياسات العامة

تمثل البيانات والمعلومات الأساس الذي تقوم عليه عملية تقييم السياسات العامة؛ فلا يمكن إصدار حكم موضوعي على نجاح سياسة أو فشلها دون وجود معلومات دقيقة عن الموارد المستخدمة، والأنشطة المنفذة، والمخرجات والنتائج والآثار ولهذا فإن تطوير عملية التقييم في ليبيا يتطلب تطوير منظومة متكاملة لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها.

ثانياً: بناء قواعد بيانات حكومية متكاملة

من المتطلبات الأساسية تطوير قواعد بيانات مؤسسية متخصصة ومترابطة، بحيث يمكن للمؤسسات الحكومية الوصول إلى البيانات الضرورية لتقييم السياسات كما ينبغي تحديث هذه البيانات بصورة منتظمة حتى تعكس الواقع الفعلي.

ثالثاً: توحيد معايير جمع البيانات

قد يؤدي اختلاف طرق جمع وتصنيف البيانات بين المؤسسات إلى صعوبة المقارنة بينها. ولذلك من الضروري وضع معايير موحدة لجمع البيانات، وتساعد هذه الإجراءات في زيادة موثوقية البيانات وتحسين إمكانية استخدامها في المقارنات بين المؤسسات والمناطق والفترات الزمنية.

رابعاً: التحول الرقمي في إدارة البيانات

يمكن للتقنيات الرقمية أن تؤدي دوراً مهماً في تطوير منظومة تقييم السياسات العامة، من خلال إنشاء منصات إلكترونية تساعد على جمع البيانات وتخزينها وتحليلها ومشاركتها بين الجهات الحكومية، غير أن نجاح التحول الرقمي يتطلب توفير البنية التحتية والكوادر المؤهلة وحماية البيانات وتنظيم صلاحيات الوصول إليها.

خامساً: تطوير أساليب تحليل البيانات

ينبغي ألا يقتصر استخدام البيانات على عرض الأرقام، وإنما ينبغي تحليلها بهدف تفسير أسباب النتائج ويؤدي تطوير القدرات التحليلية إلى الانتقال من تجميع البيانات إلى إنتاج المعرفة اللازمة لصنع القرار.

سادساً: إشراك المستفيدين في إنتاج المعلومات

لا ينبغي أن تعتمد منظومة التقييم على البيانات الإدارية وحدها، وإنما يجب أن تستفيد أيضاً من تجارب المستفيدين من السياسات والخدمات العامة ويساعد ذلك على الكشف عن جوانب من أداء السياسة قد لا تظهر في التقارير الإدارية الرسمية.

المطلب الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في مجال التقييم

أولاً: أهمية الموارد البشرية في نجاح التقييم

تعد الموارد البشرية من أهم عناصر نجاح أي منظومة لتقييم السياسات العامة، لأن عملية التقييم تتطلب مهارات متخصصة في التخطيط والتحليل والإحصاء وإدارة البيانات وقياس الأداء. ومن ثم، فإن إنشاء وحدات للتقييم دون توفير موظفين مؤهلين لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة التقييم.

ثانياً: تحديد المهارات المطلوبة

ينبغي أن يمتلك العاملون في مجال التقييم مجموعة من المهارات .

ثالثاً: برامج التدريب والتطوير المهني

ينبغي وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين في الوزارات والمؤسسات العامة، بحيث لا يقتصر التدريب على الجانب النظري، وإنما يتضمن تطبيقات عملية على برامج وسياسات حكومية فعلية.

رابعاً: بناء شبكة وطنية للخبرات في تقييم السياسات

يمكن إنشاء قاعدة أو شبكة وطنية تضم المتخصصين في تقييم السياسات العامة من الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الحكومية.

خامساً: تعزيز الثقافة المؤسسية القائمة على التقييم

لا يكفي توفير المهارات الفنية إذا كانت الثقافة الإدارية لا تنظر إلى التقييم باعتباره وسيلة للتحسين ولذلك ينبغي تعزيز مفهوم أن التقييم ليس أداة لمعاقبة المؤسسات أو العاملين فقط، وإنما وسيلة للتعلم المؤسسي وتصحيح الأخطاء وتحسين الأداء.

المطلب الرابع: ربط نتائج تقييم السياسات بصنع القرار وتخصيص الموارد العامة

أولاً: أهمية الربط بين التقييم وصنع القرار

تتمثل القيمة الحقيقية للتقييم في استخدام نتائجه في عملية صنع القرار. فإذا أعدت تقارير التقييم دون أن يكون لها تأثير في السياسات والبرامج والموازنات، فإن التقييم يتحول إلى نشاط شكلي ولذلك ينبغي بناء آلية مؤسسية تضمن انتقال نتائج التقييم إلى الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار.

ثانياً: إدماج نتائج التقييم في التخطيط الحكومي

ينبغي أن تصبح نتائج تقييم السياسات السابقة إحدى المدخلات الأساسية عند إعداد الخطط الحكومية الجديدة فعلى سبيل المثال، إذا أظهر التقييم أن برنامجاً معيناً لم يحقق أهدافه بسبب ضعف التصميم أو عدم ملائمة أدوات التنفيذ، ينبغي معالجة هذه المشكلات قبل إعادة إدراج البرنامج ضمن الخطط المستقبلية.

ثالثاً: ربط التقييم بالموازنة العامة

من أهم الإصلاحات المقترحة الانتقال تدريجياً من التركيز على حجم الإنفاق إلى التركيز على النتائج المرتبطة بالإنفاق.

رابعاً: استخدام نتائج التقييم في إعادة تخصيص الموارد

يمكن أن تساعد نتائج التقييم في تحديد البرامج التي تستحق زيادة التمويل والبرامج التي تحتاج إلى تعديل أو تقليص أو إعادة تصميم.

خامساً: استخدام التقييم في ترشيد القرارات الحكومية

يمكن لنتائج التقييم أن تساعد صانع القرار في اختيار البدائل الأكثر ملاءمة، لأنها توفر معلومات حول النتائج المتوقعة والتكاليف والآثار.

كما تساعد على تقليل القرارات المبنية على الانطباعات الشخصية أو الضغوط الأنية، وتعزز بدلاً منها عملية صنع القرار القائم على الأدلة.

الخاتمة

تناولت هذه البحث موضوع تقييم السياسات العامة في ليبيا: مدخل مؤسسي لتحسين الأداء الحكومي وترشيد القرار العام، انطلاقاً من أهمية تقييم السياسات العامة باعتباره إحدى الأدوات الأساسية التي تمكن المؤسسات الحكومية من التعرف على مدى نجاح تدخلاتها، وقياس مستوى تحقيق الأهداف، والكشف عن جوانب القصور والانحراف، وتحسين تخصيص الموارد العامة، وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد عملية صنع القرار.

وقد بينت البحث أن تقييم السياسات العامة لم يعد يمثل مرحلة نهائية منفصلة عن عملية صنع السياسة، وإنما أصبح جزءاً من دورة متكاملة تبدأ بتحديد المشكلة العامة وصياغة الأهداف والبدائل، وتتم بمرحلة التنفيذ والمتابعة، وصولاً إلى قياس النتائج والآثار واستخدامها في تعديل السياسات وتطوير البرامج الحكومية. ومن ثم، فإن فعالية التقييم ترتبط بمدى تكامل هذه المراحل ووجود مؤسسات قادرة على إدارتها بصورة منتظمة ومنهجية.

كما أظهرت البحث أن البيئة المؤسسية تمثل عاملاً محورياً في تحديد مستوى فعالية تقييم السياسات العامة في ليبيا. فالتحديات المرتبطة بتعدد المؤسسات ومراكز القرار، وتداخل الاختصاصات، وضعف التنسيق المؤسسي، وتفاوت القرارات الإدارية والفنية، ومحدودية نظم المعلومات والبيانات، تؤثر في قدرة المؤسسات العامة على إجراء تقييم شامل وموضوعي للسياسات والبرامج الحكومية.

وأوضحت البحث كذلك أن الممارسة الفعلية للمتابعة والتقييم في المؤسسات العامة تحتاج إلى تطوير، خاصة فيما يتعلق بالانتقال من التركيز على المدخلات والأنشطة ونسب الإنجاز والإنفاق إلى قياس النتائج والآثار الفعلية للسياسات. فتتطلب البرنامج أو إنفاق الموارد المخصصة له لا يمثل دليلاً كافياً على نجاحه، ما لم يثبت أن هذه الموارد والأنشطة أدت إلى النتائج المستهدفة وأسهمت في معالجة المشكلة العامة.

إن تطوير تقييم السياسات العامة في ليبيا لا يمثل مجرد مسألة فنية تتعلق بإعداد المؤشرات والتقارير، وإنما يمثل مدخلاً للإصلاح المؤسسي وتحسين الإدارة العامة، بما يساعد على بناء إدارة حكومية أكثر قدرة على التعلم والاستجابة والرقابة وتحقيق النتائج. كما أن الاستخدام الفعلي لنتائج التقييم يمكن أن يساهم في الانتقال من القرارات القائمة على التقديرات والانطباعات إلى قرارات تستند بدرجة أكبر إلى الأدلة والمعلومات، الأمر الذي يعزز الأداء الحكومي ويرشد استخدام الموارد العامة ويدعم جودة القرار العام.

نتائج البحث

1. يمثل تقييم السياسات العامة أداة أساسية لتحسين الأداء الحكومي، لأنه يساعد على قياس مدى تحقيق السياسات لأهدافها والكشف عن أوجه القوة والقصور فيها.
2. لا يقتصر تقييم السياسات العامة على قياس النتائج النهائية، وإنما يشمل تقييم مراحل التصميم والتنفيذ والمتابعة والنتائج والآثار.
3. ترتبط فعالية تقييم السياسات العامة بدرجة كبيرة بجودة البناء المؤسسي الذي تتم داخله عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسة.
4. تؤثر طبيعة البيئة المؤسسية الليبية في فعالية تقييم السياسات العامة، نتيجة تعدد المؤسسات وتداخل بعض الاختصاصات وتفاوت القدرات المؤسسية.
5. تعد مشكلة ضعف التنسيق المؤسسي من أبرز العوامل التي تحد من فعالية التقييم، خاصة عندما تشترك عدة جهات في تنفيذ السياسة نفسها دون وجود آليات واضحة لتوزيع المسؤوليات.
6. توجد ممارسات للمتابعة والرقابة داخل المؤسسات العامة الليبية، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة لتطويرها باتجاه تقييم النتائج والآثار بدلاً من التركيز بصورة أساسية على الإجراءات ونسب الإنجاز والإنفاق.
7. يمثل نقص البيانات والمعلومات المحدثة والموثوقة أحد أهم معوقات تقييم السياسات العامة، إذ يصعب إجراء تقييم موضوعي في غياب قواعد بيانات متكاملة.
8. تحتاج المؤسسات العامة إلى تطوير مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس تسمح بالمقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية.

توصيات البحث

استناداً إلى النتائج السابقة، توصي البحث بما يأتي:

- 1 - ضرورة تطوير إطار قانوني وتنظيمي يحدد مفهوم تقييم السياسات العامة، ومراحله، والجهات المسؤولة عنه، وآليات إعداد التقارير والاستفادة من نتائجها.
- 2 - العمل على بناء منظومة وطنية تربط بين مؤسسات التخطيط والتنفيذ والرقابة والإحصاء والمالية، وتضمن تكامل الأدوار وتبادل المعلومات.
- 3 - تعزيز وحدات التخطيط والمتابعة والتقييم في الوزارات والمؤسسات العامة، ومنحها الموارد والصلاحيات والكوادر اللازمة لأداء مهامها بكفاءة.
- 4 - إعادة تنظيم الاختصاصات وتحديد الجهة المسؤولة عن تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم كل سياسة أو برنامج، بما يقلل من تداخل الاختصاصات وتبادل المسؤوليات.

- 5 - إنشاء آليات منتظمة للتنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالسياسات العامة، خاصة الجهات التخطيطية والتنفيذية والمالية والرقابية والإحصائية.
- 6 - تطوير قواعد بيانات حديثة ومتربطة توفر المعلومات اللازمة لتقييم السياسات والبرامج، مع ضمان تحديثها بصورة مستمرة.
- 7 - وضع معايير ومؤشرات موحدة لقياس الأداء الحكومي، مع مراعاة خصوصية كل قطاع، والانتقال من مؤشرات المدخلات والأنشطة إلى مؤشرات المخرجات والنتائج والآثار.
- 8 - توظيف التقنيات الرقمية في جمع البيانات وإدارتها وتحليلها وتبادلها بين المؤسسات، بما يرفع سرعة ودقة المعلومات المستخدمة في التقييم.

قائمة المراجع :

- 1 - بن لامة، فرج، مقدمة عامة في السياسة العامة، طرابلس - ليبيا: مكتبة الوحدة، 2021.
- 2 - الحسين، أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- 3 - خالد محمد رحيل، زينب رجب صداقة، تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال : مجلد 11 عدد 2 (2024): المجلد 11، العدد 2، 2024
- 4 - خشيم، مصطفى، نظرية السياسة العامة، برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021.
- 5 - سامية عمران حريب، أسامة أحمد الجمل، دور سياسات سوق العمل وبرامجه في الحد من البطالة بليبيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال : مجلد 9 عدد 1 (2022): المجلد 9، العدد 1، 2022
- 6 - عياش، صلاح الدين، السياسة العامة المقارنة: دراسة لنماذج وتجارب عملية، منشورات خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، العدد 12، خريف 2018.
- 7 - الغزاوي، وصال، مبادئ السياسة العامة، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.
- 8 - محمد الطيب الشريف، نسرین خمیس إبراهيم، دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية (جامعة صبراتة إنموذجًا)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال : مجلد 12 عدد 2 (2025): المجلد 12 العدد 2 السنة 2025
- 9 - المنوفي، كمال، أداء النظام السياسي، في علي الدين هلال (تحرير)، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، 1988.
- 10 - نجيب سالم بيوض، الإفصاح عن مؤشرات الفساد المالي على الإيرادات العامة للدولة الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال : مجلد 10 عدد 2 (2023): المجلد 10 العدد الثاني، 2023
- 11 - الهنوداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، 2014.
- 12 - بترز، غازي، دراسات السياسات العامة: الأسس الأكاديمية والأهمية العملية، مجلة سياسات عربية، العدد 42، يناير 2020.